الأصل: إنجليزي

OIC/COMCEC-FC-33/2017

تقرير

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك"

أنقرة – الجمهورية التركية
10 – 11 مايو 2017

-:فهرس:-

الرقم	المحتويات	الصفحة
أولاً	مقدمة	1
ثانياً	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	1
ثالثاً	التوظيف والقدرة الإنتاجية	3
رابعاً	التجارة البينية والاستثمار	7
خامساً	تنمية قطاع السياحة	12
سادساً	التعاون في مجال النقل	15
سابعاً	دور القطاع الخاص	18
ثامناً	برامج تخفيف وطأة الفقر	20
تاسعاً	تنمية البنى التحتية وسياسات التكامل الإقليمي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	24
عاشراً	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	26
حادي عشر	التعاون مع منظمات إقليمية ودولية أخرى	28
ثاني عشر	خاتمة	29

أولا: مقدمة:

1- شهدت سنة 2016 بداية تنفيذ برنامج عمل المنظمة العشري الجديد (2025) وأنشطة المنظمة في المجال الاقتصادي التي احتواها البرنامج والتي تهدف إلى تحقيق أهداف وردت في خطة المنظمة. وعليه، فإن مختلِف البرامج المعتمدة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية وغيره من هيئات صنع القرار في المنظمة تشكل أساس الأنشطة المضطلع بها خلال السنة المشمولة بهذا التقرير

2- تراوحت أهم الأعمال التي نفذت خلال السنة بين بدء عملية إعداد سياسة شاملة للمنظمة لتنمية البنى التحتية والتكامل الاقتصادي. والهدف من هذه السياسية هو ضمان التأكيد بالقدر الكافي على معالجة العجز المزمن في البنى التحتية للدول الأعضاء في المنظمة في مجالات من قبيل النقل والطاقة والتجارة والاتصالات.

3- والمراد من هذه السياسة هو أن تحل محل البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا الذي يبدأ سنة 2008 واكتملت مرحلة الموافقة عليه في 2012. كما سوف تجسد خطة عمل المنظمة الحالية في آسيا الوسطى بما فيها البرنامج الخاص للتعامل مع قطاعات النمو الهامة الأربعة.

4- كذلك، يعرض التقرير الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق النسبة الجديدة في التجارة البينية في إطار المنظمة وهي 25% بحلول سنة 2025، بما في ذلك هدف إنشاء منطقة تجارة حرة، على إثر التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية القائم حاليا. وتتم مراجعة برامج أخرى تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة، في مجال التصنيع والنقل والتعاون والطاقة والسياحة والعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية ودور القطاع الخاص وريادة المشاريع وتنمية القطاع المالي.

ثانياً: <u>الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية</u>:

<u>المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي</u>

5- خلال الفترة المشمولة في التقرير، واصلت الأمانة العامة، بالتعاون مع المدير العام للمنظمة الإسلامية للمن الغذائي، بذل الجهود لإنشاء أمانة هذه المنظمة من أجل بدء تنفيذ خطة عمل المنظمة الخماسية في الوقت المناسب. وتحقيقا لذلك، تم التفاوض بين المنظمة وبين حكومة كازاخستان على اتفاقية المقر ومن ثم استكملت هذه الاتفاقية. وتتخذ حاليًا ترتيبات للتوقيع على هذه الوثيقة خلال الربع الأول من 2017.

6- في أكتوبر 2016، أعلنت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عن عطاء لخدمات استشارية تتصل بإنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. والهدف من هذه الخدمات الاستشارية هو تحديد طريقة العمل والخطوط التوجيهية العملية وأشكال العمل في أمانة هذه المنظمة، بما في ذلك مختلف الكيانات

والإدارات والأقسام والوحدات. وتحقيقا لذلك، دعت الأمانة العامة استشاريين مؤهلين من الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة في هذا العطاء.

7- وعلى صعيد متصل، وقعت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في الرياض، السعودية يوم 2016/10/24، على مذكرة تفاهم مع ثلاث مؤسسات إقليمية بحثية زراعية وتمويلية، وهي المركز الدولي للزراعة الملحية والمركز الدولي للأبحاث في زراعة الغابات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. ويتراوح الهدف من مذكرات التفاهم هذه من تعزيز البحث والتنمية في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي إلى حشد الموارد متعددة الأطراف لتنفيذ خطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتشمل هذه الخطة، من بين أمور أخرى، إنشاء قاعدة بيانات شاملة وإجراء أبحاث بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي وإنشاء صندوق للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتنمية برامج إقليمية للأمن الغذائي.

8- ومتابعة لنتائج الاجتماع الأول للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، الذي انعقد في أستانا كازاخستان (26 – 28 /4/ 2016) تتخذ المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالتعاون مع الأمانة العامة والبنك الإسلامي، الترتيبات اللازمة لعقد ورشة عمل لأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مقر البنك الإسلامي في جدة، السعودية خلال الربع الأول من 2017. وريثما ينعقد الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي للمنظمة في أستانا، كازاخستان، سوف يستفاد من الورشة المقترحة في استشعار أعضاء المجلس التنفيذي في بحث خطة العمل الخماسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مع أعضاء المجلس التنفيذي لهذه المنظمة على ضوء التكليف الذي صدر عن الاجتماع الأول للجمعية العامة للمنظمة لاستكمال الخطة وإعداد مصفوفة تنفيذها.

9- فيما يتعلق بتوقيع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتصديقه، واصلت الأمانة العامة استشعار الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، للحاجة للانضمام إلى هذه النظام. وفي هذا الصدد، مما يدعو إلى التشجيع أن نلاحظ أن جمهورية غامبيا الإسلامية قد صدقت النظام الأساسي في أكتوبر 2016 وبذلك يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدقت النظام الأساسي ست دول.

<u>برامج التدريب</u>

10- خلال الفترة المشمولة في التقرير، وفي إطار مختلف برامج بناء القدرات لمركز أنقرة، نظم المركز عددًا من دورات التدريب في مجال الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء التالية:

أ) "استخدام تقنيات التقنيات الجزيئية في زراعة القطن" في الخرطوم، السودان (4–2016/10/5).

ب) "التنويع في زراعة الغابات والتشجير" ماليه، المالديف (15–2016/11/14).

ج) "آفاق زراعة الغابات في التنمية الريفية المستدامة" بانجول، غامبيا (13-2016/12/15).

د) "استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إنتاج القطن" في لاهور وملتان، باكستان (12-2016/12/16).

تمويل البنك الإسلامي للتنمية لبعض المشاريع

11- نظرا لأهمية الزراعة والتنمية الريفية في النمو الاجتماعي الاقتصادي في الدول الأعضاء في المنظمة، واصل البنك الإسلامي تمويل مشاريع في مجال الزراعة والتنمية الريفية في هذه الدول. وخلال هذه الفترة اعتمد البنك الإسلامي تمويلًا للمشاريع التالية في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة:

- مشروع النمو الريفي الشامل، المغرب.
- تنمية التمويل الإسلامي الوطني الأصغر، السنغال.
- الطاقة الشمسية للتنمية الريفية، تشاد.
- الطاقة الشمسية للتنمية الريفية، مالي.
- تنمية ريادة المشاريع الزراعية، السنغال.
- التنمية الريفية والزراعة في مدينة رانجبور، بنغلاديش.
- المرحلة الثانية من برنامج التعليم المهني من أجل التخفيف من وطأة الفقر، السنغال.
- المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية المتكاملة في مقاطعة تشاري لوجون، الكاميرون.
- مشروع تحسين المياه ومياه الصرف الصحي الريفية، قيرغيزستان. هذا إلى جانب مشاريع أخرى

ثالثاً: التوظيف والقدرة الإنتاجية

12- يتمثل الهدف العام للتعاون البيني في إطار المنظمة في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية في بناء حياة تتسم بقدر أفضل من الجودة وتعزيز التوظيف الإنتاجي وتوفير حماية اجتماعية ملائمة لشعوب بلدان المنظمة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقوة العاملة وإنشاء أماكن عمل متوائمة ومتقدمة وتعزيز العمل الكريم للجميع. ومن ثم، يسلط هذا القسم الضوء على مختلف الأنشطة التي نفذتها المنظمة ومؤسساتها المعنية وبعض الدول الأعضاء منذ انعقاد الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية في أكتوبر 2016.

الاجتماع الثاني لشبكة المنظمة لخدمات التوظيف العام

13- نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع وكالة العمل التركية، الاجتماع الثاني لشبكة المنظمة لخدمات التوظيف العام في أنقرة، تركيا يومي 27 و 2016/9/28. حيث استعرض الاجتماع، الذي حضره

ممثلون عن سلطات التوظيف العام من 32 دولة عضو في المنظمة ودولة مراقبة واحدة، التقدم الذي أنجز منذ انعقاد الاجتماع الأول في 2014. واستطلع الاجتماع فرص التعاون بين مختلف السلطات في الدول الأعضاء في المنظمة.

14- اتفق المجتمعون في نهاية الاجتماع على عدد من التوصيات لتحقيق المزيد من التعزيز للتعاون البيني في إطار المنظمة لمواجهة تحديات التوظيف في الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى عقد الاجتماع الثالث لشبكة المنظمة لخدمات التوظيف العام في المغرب في 2017. وتضمن هذه التوصيات:

- تحديد مراكز اتصال وطنية لشبكة المنظمة لخدمات التوظيف العام.
- المشاركة بفعالية في برنامج شبكة المنظمة لخدمات التوظيف العام لبناء القدرات ودعمه.
- تعزيز القدرات من خلال تبادل الخبرات وبرامج التدريب والمشاريع المشتركة والزيارات/الدراسات الميدانية في مجالات خدمات التوظيف العام.
- تعزيز التعاون الفني مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بشأن القضايا المشتركة، ومنها التوظيف غير الرسمي ومشاركة المرأة في القوة العاملة وأنظمة معلومات سوق العمل وتكنولوجيا المعلومات وتوظيف الشباب وهجرة العمالة وتوظيف الفئات الضعيفة وعمالة الأطفال.
- الإقرار بالحاجة لبذل جهود دولية متكاملة في مجتمعات المنظمة لتسهيل ظروف العمل الكريم وتعزيزها للجميع.
- الإقرار بالحاجة لإعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل من أجل إعداد البيئة المناسبة لتوفير فرص عمل كريم للقوة العاملة المنتجة في منطقة بلدان المنظمة وتقديم مبادرات لتنمية المهارات المطلوبة لتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي من بين أمور أخرى.

<u>الندوة الدولية حول "حركة نقابات العمال في العالم الإسلامي"</u>

15- نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع الكونفدرالية التركية لنقابات العمال العاملين في القطاع العام، ندوة دولية حول "حركة نقابات العمال في العالم الإسلامي" في إسطنبول، تركيا يومي 13 و 2016/10/14. وكان الهدف الأساسي من الندوة تبادل المعلومات والتجارب حول حركة نقابات العمال في البلدان الإسلامية ومناقشة طرق وسبل تجاوز التحديات المشتركة ومشاكل المشاريع المشتركة النامية ومبادراتها بين مختلف الأطراف المعنية وإنشاء شبكة معلومات بين المشاركين لتحقيق تعاون وتعاضد مستدامين في المستقبل.

16- أتاحت الندوة، التي حضرها ممثلون عن نقابات عمال ووكالات حكومية ومؤسسات معنية لكل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، فرصة للمشاركين لاستطلاع آلية التعاون الممكنة بين نقابات العمال.

17- وافقت الندوة في نهاية مداولاتها على عدد من التوصيات لتحقيق المزيد من تعزيز التعاون في هذا المجال. وتضمنت هذه التوصيات:

- تحسين التنسيق والتكامل في مجال "التعاون بين نقابات عمال بلدان الجنوب".
- تحسين حماية العمال، بما في ذلك حمايتهم الاجتماعية من خلال القوانين واللوائح الدولية ذات الصلة.
- تعزيز القدرات المؤسسية لنقابات العمال في البلدان الإسلامية في عدد من مجالات السياسات.
- تعزيز التعاون في تقليص البطالة بين الدول الأعضاء في المنظمة من خلال زيادة برامج بناء القدرات والتعرف على المهارات والشفافية في سوق العمل ومعلومات قدرات العمال.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات جيدة، تشمل العمل من خلال شبكات إقليمية وعالمية، واستشارات وتبادل معلومات، وخبرات وممارسات جيدة على جميع المستويات.
- إعداد برامج مشتركة تهدف إلى دعم منظمات نقابات العمال واستراتيجيات التفاوض وقدراتها المؤسسية على جميع المستويات.
- الطلب من الحكومات توفير إطار تشريعي متوازن لتعزيز التفاوض الجماعي والحوار الاجتماعي لنقابات العمال.
- توصية الحكومات لزيادة إنفاقها العام على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- الإعراب عن الالتزام بإنشاء "لجنة نقابات عمال منظمة التعاون الإسلامي" واقتراح الاعتراف بهذه اللجنة في محفل مناسب من محافل المنظمة بصفته جهاز منتمي، من بين أمور أخرى.

<u>توحيد الخطوط التوجيهية العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن السلامة والصحة المهنية</u>

18- اعتمدت الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، التي عقدت في جاكرتا، إندونيسيا (28-2015/10/30)، الخطوط التوجيهية العامة بشأن السلامة والصحة المهنية، وحثت الدول الأعضاء على الاسترشاد بها في تنفيذ عملياتها الوطنية. كما طلبت من أمعهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية إجراء الدراسات ذات الصلة من أجل "توحيد الخطوط التوجيهية بشأن السلامة والصحة المهنية".

19- لتحقيق ذلك، اعتمد أمعهد المواصفات والمقاييس الخطوط التوجيهية العامة بشأن السلامة والصحة المهنية بعد أن درسها أعضاؤه على النحو اللازم، لتكون معيار منظمة التعاون الإسلامي/أمعهد المواصفات والمقاييس بشأن السلامة والصحة المهنية.

20- في خطوة أخرى لتطبيق الخطوط التوجيهية العامة بشأن السلامة والصحة المهنية، أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي فتوى تتعلق بأهمية السلام والصحة والمهنية للعاملين من منظور ديني. حيث دعم

المجمع الخطوط التوجيهية العامة للسلامة والصحة والمهنية داعيًا حكومات الدول الأعضاء في المنظمة لاتخاذ إجراء بشأن إصدار قوانين ولوائح تأخذ بعين الاعتبار قضايا السلامة والصحة المهنية بما يتفق والصالح العام للعاملين في جميع المجالات، والعمل على وضع الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذها.

21- على صعيد متصل، نظم مركز أنقرة في الفترة بين ديسمبر 2015 وديسمبر 2016 عددًا من برامج بناء القدرات والتدريب في تركيا وبروناي دار السلام وماليزيا وعمان وباكستان والبحرين بشأن مختلف القضايا المتصلة بالسلامة والصحة المهنية.

الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية

22- عُقِد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يوم 10 إبريل 2017. وتمثلت النتيجة الرئيسية للاجتماع الثاني في التوصل إلى اتفاق لاستكمال وضع الصيغة النهائية للأطر القانونية الثلاثة الخاصة بتوحيد المعايير والممارسات المرتبطة بقضايا التشغيل فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديمها لبحثها ودراستها أمام المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل، والمقرر عقده في المملكة العربية السعودية يومي 29 و30 نوفمبر 2017، وهي ترتيبات الاعتراف المتبادل بشأن المهارات؛ واتفاق ثنائي بشأن تبادل القوى العاملة الماهرة؛ واستراتيجية سوق العمل في منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى ذلك، شدد الاجتماع على ضرورة الإسراع بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بغية تمكينه من مباشرة الاضطلاع بدوره باعتباره المؤسسة المتخصصة الجديدة التابعة للمنظمة.

ورشة عمل حول تعزيز الأبحاث والدراسات بشأن المفاهيم والممارسات الإسلامية المتعلقة بقضايا العمل

23- عُقِدت ورشة العمل حول تعزيز الأبحاث والدراسات بشأن المفاهيم والممارسات الإسلامية المتعلقة بقضايا العمل في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يوم 12 إبريل 2017. وشددت ورشة العمل التي نُظمت تنفيذاً لقرار المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل على الحاجة إلى تجديد الجهود في مجال السياسات لمعالجة السبب الكامن وراء البطالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال اتخاذ خطوات هادفة لتنمية المهارات وتهيئة فرص العمل والضمان الاجتماعي. كما أقرت بأن استخدام المفاهيم والممارسات الإسلامية في مجال العمالة محدود جدا. وتقدمت ورشة العمل في نهاية مداولاتها بجملة من التوصيات التي تشمل إلى جانب أمور أخرى ما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إنجاز البحوث والدراسات المتعلقة بالمفاهيم والممارسات الإسلامية المرتبطة بقضايا العمل ودعمها؛

– ضمان صياغة معايير العمل الإسلامي بالتعاون مع الجامعات الإسلامية الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

– تشجيع البحوث المشتركة بين مؤسسات البحوث في مجال العمالة ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول المفاهيم والممارسات الإسلامية، بما في ذلك إنشاء منتدى لمؤسسات البحث هذه.

الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل

24- كما جاء في التقرير الذي قدم للدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، تكرمت المملكة العربية السعودية بعرض استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في 2017. وفي هذا الصدد، أكدت المملكة استعدادها لاستضافة الدورة المذكورة يومي 29 و2017/11/30. ويتوقع أن ينظر هذا المؤتمر في تنفيذ قرارات مختلف الدورات السابقة بما فيها نتائج الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية ومشروع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل وتوصيات ورشة العمل الخاصة بأبحاث ودراسات المفاهيم والممارسات الإسلامية وذلك من بين أمور أخرى.

رابعاً: التجارة البينية والاستثمار في إطار المنظمة

25- رحبت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بنتائج المنتدى الثاني لهيئات تعزيز التجارة والمنتدى الأول لوكالات تنمية الاستثمار وكررت دعوتها للدول الأعضاء لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات. ومن ثم حض الاجتماع الدول الأعضاء على التعجيل بتنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والنظر في إكمال المتطلبات القانونية في هذا الشأن. ويشمل التقرير التالي عرضًا حديثًا للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة والأنشطة التي أنجزت في إطار تعزيز التجارة وتمويلها وتأمين اعتماد الصادرات وتيسير التجارة وتنمية قطاع الأغذية الحلال وتعزيز الاستثمار والتعاون بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك نتائج مختلف الاستشارات والتنسيق مع شركاء إقليمين ودوليين.

26- بالرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، تميل الدول الأعضاء لزيادة تجارتها البينية في إطار المنظمة نظرًا لوجود اتفاقيات ثنائية وإقليمية وأوجه الشبه بين أنماط الاستهلاك والتكامل في الجهود الإقليمية المبذولة لتعزيز التجارة وتسهيلها والتأمين وتأمين اعتماد الصادرات.

27- طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء اقتراح برامج لبناء القدرات في مجال التجارة يمكن إدراجها في برنامج عمل مركز الدار البيضاء لسنة 2018. وتلقت الأمانة العامة طلبات من كل من غامبيا والسودان والعراق بشأن برامج بناء القدرات في مجال التجارة.

28- ومن ثم، حددت الأمانة العامة بعض بلدان المنظمة وهي تحديدًا أذربيجان ومصر والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان والسنغال وتونس وتركيا والإمارات، التي يمكن أن تقدم برامج بناء قدرات للدول الأعضاء التي تحتاجها في إطار البرنامج الثلاثية وبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

عرض حديث للتجارة البينية في إطار المنظمة

29- سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي قيمة إجمالية قدرها 709 مليارات دولار أمريكي لتجارتها البينية في إطار المنظمة في سنة 2015. وفي فترة ما بعد الأزمة، سجلت التجارة البينية في إطار المنظمة ارتفاعا أكبر نسبيا مقارنة بتجارة البلدان الأعضاء في المنظمة مع بقية العالم. ومن ثم، وابتداء من 2015، سجلت التجارة البينية في إطار المنظمة 20.6% من إجمالي قيمة التجارة الكلية لبلدان المنظمة. كما بلغت صادرات المنظمة البينية 339 مليار دولار أمريكي في 2015 مقارنة بـ 375 مليار دولار أمريكي في 2014. من جانب آخر بلغت الواردات البينية في إطار المنظمة 370 مليار دولار أمريكي في 2015، مسجلة نقصًا كبيرًا مقارنة بقيمة 400 مليار دولار في 2014.

30- ساعدت جهود التنسيق المشتركة في زيادة نصيب التجارة البينية في إطار المنظمة من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 19.33% في 2014 إلى 20.33% في 2015، بزيادة قدرها 5.19% وقد حقق نحو 32 بلدا هذا الهدف في 2015. ومن جانب آخر يرجى من بلدان مثل غويانا وموزمبيق وألبانيا وغينيا ونيجريا وسورينام وبنغلاديش وماليزيا والغابون وإندونيسيا، التي تقل التجارة البينية في إطار المنظمة فيها عن 10% لتنويع شركائها في منطقة منظمة التعاون الإسلامي للمساعدة في تحقيق الهدف الجديد وهو 25% للتجارة البينية في إطار المنظمة في 2025.

31- في 2015 حققت بلدان الخليج 36% من التوزيع الجغرافي للتجارة البينية في إطار المنظمة وتلتها آسيا (29%) ثم الشرق الأوسط (24%) فالبلدان الإفريقية جنوب الصحراء (6%) وأخيرا بلدان اتحاد المغرب العربي (5%). وقد تألفت المنتجات الأساسية التي تمت التجارة فيها بين الدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 29% من السلع المصنعة المتنوعة، ونسبة 23% من مواد وقود معدنية وبنسبة 22% منتجات غذائية وبنسبة 11% من آليات ومعدات النقل وبنسبة 10% من المواد الكيميائية وبنسبة 5% من المواد الخام غير الصالحة للأكل.

تعزيز التجارة

32- ومن ثم، نظمت المنظمة من خلال أجهزتها المعنية المعارض المتخصصة التالية بغية تعزيز التبادلات التجارية وزيادة فرص الوصول لسلع ومنتجات من الدول الأعضاء في المنظمة.

- المعرض والمنتدى الإسلامي العالمي السابع، كوالالمبور ماليزيا (22-2016/10/18): حضرت هذه الفعالية نحو 500 شركة من أكثر من 30 بلدا، إضافة إلى 15 ألف زائر.

- معرض المنتجات الحلال، إسطنبول، الجمهورية التركية (17-2016/12/15) على هامش القمة العالمية للمنتجات الحلال. شهد هذا المعرض مشاركة فعالة من 70 مؤسسة من 11 دولة عضو بالمنظمة و6 دول غير أعضاء في المنظمة وكانت البلدان العارضة الأساسية: الجمهورية التركية والمملكة المغربية وجمهورية إندونيسيا وجمهورية باكستان الإسلامية والإمارات العربية المتحدة. وشارك في رعاية المعرض أكثر من 1200 راع حيث عرض المعرض عددا كبيرا من منتجات الأغذية الحلال والمنتجات الزراعية الغذائية والمنتجات اليدوية والمنسوجات والعطور ومواد التجميل.

تمويل التجارة وتأمين اعتماد الصادرات

33- ساهمت الزيادة المطردة في أنشطة التمويل التجاري التي نفذتها أجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى حد كبير في تحفيز الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ لدى الشركات المستفيدة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكان الشاغل الرئيسي هو إيجاد آلية ناجعة لضمان حصول المشروعات الصغيرة جدًا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، وخاصة في مختلف المناطق الفرعية للمنظمة.

34- في 2016، اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة 58 عملية في 20 بلدا. وخصصت 21% من إجمالي اعتمادات في أقل البلدان نموا و63% لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وقد بلغت اعتمادات المؤسسة لتمويل التجارة والمبالغ المصروفة فعلا 4.48 مليار دولار أمريكي و4.8 مليار دولار أمريكي على الترتيب. وكانت تفاصيل هذه الاعتمادات حسب المناطق على النحو التالي: آسيا/رابطة الجمهوريات المستقلة 2.166 مليون دولار أمريكي (48% من إجمالي الاعتمادات)، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1.552 مليون دولار أمريكي (33% من إجمالي الاعتمادات)، إفريقيا جنوب الصحراء 760 مليون دولار أمريكي (17% من إجمالي الاعتمادات).

35- ويعدّ الوصول المستدام إلى الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وله تأثيرات متعددة على الإنتاجية والأمن الغذائي والتعليم وغير ذلك. وفي هذا السياق، تَعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن دعم قطاع الطاقة إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية تدخلاتها في الدول الأعضاء. وفي 2016 شكل تمويل منتجات الطاقة 60%من مجموع الاعتمادات حيث بلغ 2.690 مليون دولار أمريكي خصص الجزء الأكبر من التمويل المخصص للطاقة لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثم لبلدان من لإفريقيا جنوب الصحراء.

36- استمرت تدخلات المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في قطاع الزراعة لتشمل نطاق عريضًا من السلع التي ساعدت في توفير وظائف عمل وتحسين القدرة الإنتاجية وتخفيف وطأة الفقر وتعزيز الأمن

الغذائي. وفي 2016، بلغت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع 576 مليون دولار أمريكي. وقد وجه الجزء الأكبر من هذا التمويل لدعم صادرات السلع الأساسية مثل القطن والقمح والسكر والفول السوداني. كما مولت المؤسسة منتجات زراعية مثل الأسمدة والحبوب لتمكين البلدان الأقل نموا من الحصول على المدخلات في الوقت المناسب بتكلفة منخفضة. وفي الواقع حصلت الزراعة على النصيب الأكبر من محفظة المؤسسة لتمويل التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء (54%).

37- في 2016 واصلت المؤسسة جهودها لتنفيذ برامجها الريادية لتنمية التجارة، التي شملت مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية ومبادرات أساسية لبناء القدرات للتجارة الدولية والتسويق، وهي تحديدا "تدريب الشباب وتوظيفهم في التجارة الدولية، في مصر" و "برنامج بناء القدرات في مجال التجارة الدولية ودعم الوصول إلى الأسواق في السنغال". إضافة إلى ذلك شاكرت المؤسسة بفعالية في مبادرات أخرى مشتركة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة.

38- علاوة على ذلك، صممت المؤسسة، بالتعاون مع مجموعة التنسيق من أجل تعزيز التعاون بين مؤسسات تمويل التجارة واعتماد الصادرات ومن خلال تعاونها مع مؤسسات دولية وإقليمية، برنامجًا يهدف إلى زيادة حجم المبادلات التجارية في المنطقتين باسم "برنامج جسر التجارة العربية الإفريقية". وتضمن هذا البرنامج تصميمًا لخطة عمل ثلاثية شملت سلسلة من الأنشطة والمشاريع في البلدان العربية والإفريقية لإبراز الفرص التجارية وزيادة التبادلات التجارية بين المنطقتين. كما تضمنت الخطة توفير برامج لتمويل التجارة لصالح هذه البلاد. ومن المقرر أن يعقد منتدى برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية في الرباط، المملكة المغربية يومي 22 – 2017/2/23.

39- كذلك، شرعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في توسيع معاملاتها التجارية من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وتمكنت من تحقيق ذلك عبر توفير خدمات متوافقة مع الشريعة في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لفائدة المصدّرين والمؤسسات المالية والمستثمرين، وذلك لتغطية مخاطر عدم السداد الناجمة عن المخاطر التجارية وغير التجارية والسياسية. كما تُوفّر المؤسسة خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

40- خلال سنة 2016 واجهت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، باعتبارها مؤسسة تكافل رائدة فريدة وذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال، إلى جانب مؤسسات تنمية متعددة الأطراف وكيانات شقيقة أخرى، سنة من التقلبات العامة وانكماشًا في الاقتصاد العالمي. وقد تمكنت المؤسسة، من خلال الاستفادة من خبرتها العميقة في سوق تأمين ائتمان الصادرات وإنجازاتها الأخيرة في تأمين معاملات هامة في مجال الاستثمار، من إنجاز مهمتها الفريدة على النحو الملائم لخدمة دولها الأعضاء ال 46 بحكمة.

41- تمكنت المؤسسة، من خلال منتجاتها وخدماتها الفريدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعاملها مع القطاع الخاص النشط والنابض، من تسهيل توسيع نطاق تدفق التجارة والاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنظمة من جانب وبين دول المنظمة وبين بقية العالم من جانب آخر.

42- ارتفعت عمليات التأمين التجارية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 10٪، من 4.06 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 4.47 مليار دولار أمريكي في عام 2016. كذلك، سجلت الالتزامات الجديدة ارتفاعا بنسبة 14٪، من 3.39 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى3.85 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وإجمالاً، د بلغت موافقات التأمين التي أصدرتها المؤسسة منذ إنشائها 30.94مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة الأعمال التجارية المؤمن عليها 31 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة المطالبات الشاملة (المطالبات المدفوعة على الأقساط المكتسبة) –وهي المؤشر الرئيسي لأداء عمليات التأمين–32٪ في 2016. والبلدان الأعضاء الستة الأولى التي استفادت أكثر من غيرها من خدمات المؤسسة، منذ إنشائها إلى غاية عام 2016، هي المملكة العربية السعودية (21.96٪)، والإمارات العربية المتحدة (11.90٪)، والبحرين (10.27٪)، وتركيا (7.60٪)، ومصر (7.22٪)، وباكستان (7.45٪).

تسهيل التجارة

43- جددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية متعددة الأطراف السارية بين الدول الأعضاء في المتنظمة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية لم تتمكن من الاجتماع خلال الفترة المشمولة في التقرير، فقد أُلحق وضع توقيع وتصديق الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة، بما فيها نظام الأفضلية التجارية للمنظمة، بهذا التقرير.

44- لذلك من المناسب تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تكمل حتى الآن توقيع على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي وتصديقها، أن تسعى إلى ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت نظام الأفضليات التجارية للمنظمة وصدقته في إرسال قوائمها تمشياً مع الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس وزراء الخارجية ولجنة الكومسيك. ويشمل ذلك تقديم أقساطها السنوية المحددة من التخفيضات مع قائمة المنتجات (جداول الامتيازات)، وعينة من الشهادات وطباعة عينة من الأختام المستخدمة في مرافقها الجمركية واستكمال التدابير التشريعية والإدارية الداخلية.

تعزيز الاستثمار

45- تنفيذًا لتوصيات المنتدى الأول لوكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي عقد في الرياض يوم 2016/5/24، على هامش المعرض التجاري الخامس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، تجمع الأمانة العامة قاعدة بيانات لوكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء موافاتها بقاعدة بيانات حول وكالات تعزيز الاستثمار لديها، بما في ذلك أنشطتها الحالية بغية تحديد أفضل ممارسات التبادل وبناء القدرات

ذات الصلة بين وكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء وحتى الآن أرسلت كل من جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة فلسطين والجمهورية التركية إسهاماتها.

تنمية قطاع المنتجات الحلال

46- وفقا للبند رقم (4) من القرار 43/1-إق (A) الذي صدر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، قدمت الأمانة العامة إلى جميع الدول الأعضاء نسخة محدثة للخطوط التوجيهية العامة بشأن الأغذية الحلال الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي/أمعهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية. ومن ثم، وجهت الأمانة العامة دعوة إلى جميع الدول الأعضاء للإقرار بهذه المعايير الموحدة للأغذية الحلال التي وضعتها منظمة التعاون الإسلامي والتي يجري استكمالها مع مراعاة أن الاختلافات الفقهية سوف تدرج في ملحق يتم إعداده في وقت لاحق.

القمة العالمية للمنتجات الحلال

47- عقدت القمة العالمية للمنتجات الحلال (17-2016/12/15) بمشاركة نحو 300 مندوب من هيئات توحيد المعايير والاعتماد والتوثيق وممثلين عن القطاع الخاص من 22 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. ويذكر أن هذه القمة نظمتها الجمهورية التركية بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية.

48- وكان الهدف من هذه القمة عرض أنشطة قطاع المنتجات الحلال وتطوير شراكات بين منظمات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية داخل دول المنظمة وخارجها. وفي إطار جلسات العمل الخمس، ناقش المشاركون مختلف جوانب الإنتاج الحلال وتوحيد المعايير والفقه الإسلامي والخبرات القطرية والاعتماد والتوثيق ودور كل من أمعهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي. وأكد متحدثون في القمة أهمية الفرص التالية لتطوير صناعة المنتجات الحلال: أ-حملات التعريف العالمية وذلك لزيادة الوعي بالمنتجات الحلال. ب-طرائق زيادة نصيب سوق المنتجات الحلال أو إنشاء علامة تجارية عالمية للمنتجات الحلال. ج-إجراء أبحاث علمية أكثر تركيزًا على فوائد الأغذية الحلال وتوفير بيانات حول السوق أكثر دقة تقوم على أبحاث محكمة.

خامساً: تنمية قطاع السياحة

49- أشادت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة المنظمة لمدينة السياحة، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بفعالية في برامج الاحتفال بها التي سوف تنظم في مختلف بلدانها. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم مناسبات سنوية عن السياحة الإسلامية من أجل تعزيز التدفق السياحي داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مشجعاً دوائر القطاع الخاص في الدول الأعضاء على تعزيز السياحة البينية في إطار المنظمة من خلال

المشاركة الفعالة في المعرض السياحي الثالث للمنظمة المزمع عقده في القاهرة، جمهورية مصر العربية (18-2017/10/21).

الاحتفال بجائزة قونية عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2016

50- وفقا لقرار الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، نظمت الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة المعنية عددًا من الفعاليات احتفالا بمدينة قونية عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2016. وقد نظمت الفعاليات التالية مؤسسات المنظمة لتعزيز السياحة والتراث الإسلامي في المدينة الفائزة بالجائزة.

ورشة عمل حول مستقبل تنمية السياحة في قونية، قونية الجمهورية التركية 15-2016/11/16

51- نظم كل من مركزي أنقرة والدار البيضاء وبلدية قونية ورشة عمل حول "مستقبل تنمية السياحة في قونية"، قونية الجمهورية التركية (16-2016/11/15). حيث أتاحت هذه الفعالية فرصة طيبة لعرض الثروات الثقافية والسياحية الغنية التي تتمتع بها قونية، على المشاركين من مختلف البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية. وناقش المشاركون مختلف جوانب تنمية السياحة وأبعادها وآفاق مستقبلها.

52- أوصت الورشة، من بين أمور أخرى، بتنويع السياحة لتشمل أنشطة مثل صناعة الغذاء والترفيه والصحة، من خلال خطط سياحية إقليمية محكمة وتزويدها بآلية سليمة للتنفيذ. كما حثت الأطراف المعنية، خاصة مؤسسات الحكومة والأوساط الأكاديمية على التعاون للوصول لفهم مشتركة ورؤية استراتيجية لتنمية السياحة. كما طلب المشاركون من كل من مركزي الدار البيضاء وأنقرة ومعهد المواصفات والمقاييس والمؤسسات المعنية الأخرى، استطلاع طرق التعاون في مجال بناء القدرات والتوعية بالسياحة الإسلامية باستخدام برامج تبادل المعلومات والخبرات. وسوف تعرض توصيات هذه الورشة على المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة المزمع عقده في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية (12-2017/11/14) لبحثها.

الندوة الدولية حول "قونية في الحضارة الإسلامية"، قونية الجمهورية التركية 17-2016/12/19

53- نظمت كل من إرسيكا وجامعة كراتاي في قونية، بالتنسيق مع بلدية قونية ومحافظة قونية الندوة الدولية حول "قونية في الحضارة الإسلامية" (19-2016/12/17). حيث ألقى وزير الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية معالي البروفيسور نابي أفيتشي، كلمة في افتتاح الندوة. وخلال أيام الندوة الثلاثة قدم 48 عالمًا من ثمان دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: تركيا وإيران وأذربيجان والإمارات والأردن وألبانيا وعمان وطاجيكستان، أوراقا. كما حضرت روسيا الاتحادية الفعالية بصفة مراقب.

54- تم تسليط الضوء على جوانب متنوعة لقونية باعتبارها مركز سياحة ثقافية خلال مختلف العروض. حيث ناقشت الأوراق تتعلق بالمستجدات الثقافية والعلمية في قونية على مر التاريخ الإسلامي من السلاجقة والعثمانيين إلى هذا الوقت. كما عرضت الندوة دور علماء بارزين في علوم الدين ومستجدات في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والفنية والأدبية. كذلك ركزت الندوة على التراث

الحضاري والمعماري لقونية وروح التسامح التي انبثقت عن الأجواء الروحية والعلمية لقونية مما جعلها مدينة عالمية ترمز للتسامح والمودة.

الاحتفال بجائزة المدينة المنورة عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2017

55- وفقا لقرار الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، الذي اعتمد المدينة المنورة عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2017، نظمت حكومة المملكة العربية السعودية ودشنت حفل المدينة المنورة عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2017 في المدينة يوم 2017/2/18، وقد دشن الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية. وحضر هذه المناسبة أيضا صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة المدينة المنورة. كما شارك في الحفل وزير السياحة في السودان وسفراء وممثلون دائمون للدول الأعضاء في المنظمة وأعيان آخرون.

56- استمع المشاركون لكلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين الذي هنأ خادم الحرمين الشرفين والمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً على هذه الجائزة المستحقة للمدينة المنورة، معربا عن أمله في أن تعزز مختلف البرامج والأنشطة المعدة للاحتفال بهذه الجائزة، من إمكانات المدينة المنورة باعتبارها مركز استقطاب إقليمي للتراث والسياحية البيئية بالنظر إلى إمكاناتها البيئية الفريدة ومعالمها التاريخية وما تتيحه من فرص لإقامة أنشطة سفاري صحراوي وأنشطة أخرى.

57- إضافة إلى الرقصات الشعبية والعروض التاريخية حول المدينة العتيقة، كشفت السلطات عن عدد من البرامج والأنشطة التي أعدت للاحتفال بالجائزة هذه السنة وهي تشمل مهرجانات السياحة والتراث في المدينة المنورة وبرنامج قرية الأنصار للشباب والرياضة ومهرجان الألعاب النارية في المدينة وبرنامج الأسرة الترفيهي التفاعلي وأصل الثقافة والتكنولوجيا ومعارض المباركة ومعرض التنمية الاقتصادية. وتشمل البرامج والأنشطة الأخرى معرض فنون المدينة ومسابقة أنشيد ومعارض الصناعات اليدوية النسوية والبرامج الطلابية لجامعتي المدينة وطيبة والعروض الثقافية النسوية.

58- وتعتزم مؤسسات المنظمة المعنية، من جانبها أن تنفذ برنامج أنشطة احتفالًا بالمدينة المنورة هذه السنة. وتشمل عناصر هذا البرنامج: تنظيم معرض للصناعات الخفيفة واليدوية وورشة عمل حول اقتصاد أشجار النخيل والواحات وتقديم حوافز وجوائز مالية لأفضل مؤسسة ثقافية عاملة في مجال تنشيط السياحة الثقافية في المدينة المنورة والمعرض الدائم لإصدارات الإيسيسكو وندوة حول التصدي لتشويه صورة الإسلام ورموزه المقدسة في أجهزة الإعلام بمهنية تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان، ويذكر أن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية قد أنشأت موقعا إلكترونيا حول المدينة مدينة السياحة الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي (http://madinah2017.com). نشرت فيه جميع الأنشطة لاتي نفذت خلال السنة.

المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة

59- يعقد المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية (12-2017/11/14). وقد عمم مشروع جدول الأعمال ومشروع جدول الأعمال المفصل على الدول الأعضاء. ومن المقرر أن يناقش المؤتمر المواضيع التالية: تنمية السياحة الإسلامية والتقدم في مشاريع البنى التحتية السياحية ومعارض السياحة في منظمة التعاون الإسلامي وجائزة السياحة (2019-2020) وقد دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

معرض السياحة الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي

60- عملا بالقرار الذي صدر عن الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، يعقد معرض منظمة التعاون الإسلامي للسياحة الثالث في القاهرة بجمهورية مصر العربية (21-2017/10/18). وقد دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء وهيئات القطاع الخاص فيها إلى تعزيز السياحة البينية في إطار المنظمة من خلال المشاركة بنشاط في هذا المعرض. ومن المقرر عقد منتدى لمستثمري القطاعين العام والخاص في مجال السياحة كذلك على هامش معرض السياحة.

سادساً: التعاون في مجال النقل

61- تقر الدول الأعضاء في المنظمة على نطاق عريض بأن النقل يعد من بين المحفزات الأساسية للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الدولية وذلك بالنظر إلى دوره باعتباره قطاع لدعم الخدمات اللوجستية بالغة الأهمية. ويعد تحسين مرافق النقل من بين الأولويات الرئيسية في أجندة التعاون الاقتصادي للمنظمة، ومن ثم انخرطت دول أعضاء في تنفيذ عدد من مشاريع النقل في مختلف الأقاليم الفرعية. وفي هذا الصدد، دعمت الدورة الثالثة والأربعون لجلس وزراء الخارجية، تنفيذ الخط الفرعي للسكة الحديد بين دكار وباماكو وسيكاسو وبوبو وديولاسو، على محور السكة الحديد بين دكار وبورتسودان. وحثت الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها على حشد التمويل اللازم للمشروع المذكور. كما حثت الدول الأعضاء في المنظمة وشركاء التنمية على تقديم مساعدات مالية وفنية للدول الأعضاء المعنية في إعداد دراسات الجدوى لقطاعاتها الوطنية على محور منظمة التعاون الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان. كما دعت الدول الأعضاء في المنظمة إلى تعزيز التعاون لتطوير محور الشرق والغرب العابر لبحر قزوين ومحور الشمال والجنوب للنقل متعدد الوسائط. وسوف يبرز هذا الجزء أنشطة المنظمة ومؤسساتها المعنية في مجال النقل منذ انعقاد الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية في أكتوبر 2016.

تنشيط مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي لوزراء النقل

62- ناقش المؤتمر الأول لوزراء النقل في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسطنبول، تركيا (7-1987/9/10)، طرق تعزيز الربط بين الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة

لطريق بري وسكة حديد ونقل بحري. واعتمد المؤتمر قرارًا حول "التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وحدد القرار عددا من التدابير في مجالات الطرق البرية والسكك الحديد والنقل البحري لتحسين وصلات بين طرق للنقل بين الدول الأعضاء. وشملت هذه التقارير: اقتراحا بإنشاء اتحاد للنقل البري؛ وتطوير نظام شهادات الدخول المشترك؛ وإنشاء شبكة طرق برية مترابطة؛ وتوحيد الأحكام واللوائح المتصلة بالنقل البحري؛ وإنشاء مركز بنك بيانات لقدرات النقل البري؛ وإجراء دراسة لتحديد سبل وطرق القضاء على الاختناقات الحالية في السكك الحديدية بين الدول الأعضاء؛ وإنشاء لجنة متابعة لرصد تنفيذ هذا القرار وذلك من بين أمور أخرى.

63- وبالرغم من أن معظم أجزاء هذا القرار ظلت حبرًا على ورق بسبب غياب إجراءات متابعته، فإن ثمة حاجة عاجلة لإحياء هذا الإطار للتعاون من خلال اجتماع وزاري للمنظمة حول النقل. ويعزى ذلك للأهمية الحالية لهذا القطاع في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء في وقت تشكل فيه أوجه القصور في البنى التحتية تحديًا لتطلعاتها الإنمائية. ويجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك إطلاق كثير من الأنشطة والمشاريع في مجال التعاون في النقل على مستوى المنظمة في السنوات الأخيرة.

64- تأسيساً على هذه المعطيات، أعدت الأمانة العامة مذكرة تتعلق بالدعوة لعقد المؤتمر الثاني لوزراء النقل في منظمة التعاون الإسلامي، وعممتها على الدول الأعضاء. حيث استعرضت المذكرة القضايا الأساسية التي سوف يسترعى انتباه وزراء النقل إليها خلال الدورة الثانية لهذا المؤتمر.

65- في وقت لاحق، تكرمت حكومة جمهورية السودان بعرض استضافة المؤتمر الثاني لوزراء النقل في منظمة التعاون الإسلامي خلال النصف الثاني من عام 2017. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حالياً اتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الغرض.

<u>تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان</u>

66- واصلت الأمانة العامة تنفيذ هذا المشروع من خلال حشد الأموال اللازمة لتنفيذ الخط الفرعي للسكة الحديد بين دكار وباماكو وسيكاسو وبوبو وديولاسو، وفي هذا الصدد، تم الاتفاق خلال اجتماع انعقد بين ضابط الاتصال في وزارة المالية في بوركينا فاسو وممثل الأمانة العامة للمنظمة، عقد على هامش الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في طشقند يوم 2016/10/18، على أن تقدم بوركينا فاسو إلى البنك الإسلامي في الوقت المناسب مشروعًا جيد الإعداد يتصل بالمكون الخاص بها على الطريق الفرعي المذكور، لأغراض التمويل. ويذكر أن البنك الإسلامي بصدد إكمال دراسة طلب التمويل المقدم من السنغال لقطاعه الوطني في هذا المشروع العابر للحدود.

67- بالرغم من قرارات مجلس وزراء الخارجية التي تحض الدول الأعضاء المعنية على إدخال قطاعاتها الوطنية المختلفة في محور السكة الحديد دكار بورتسودان، في خططها الإنمائية الوطنية، فإن معظم البلاد المعنية بهذا المشروع التكاملي ما زالت لم تقدم مشاريعها على النحو المعتاد.

68- وبالنظر لما ورد أعلاه، فإن ثمة حاجة لإعداد الدول الأعضاء المعنية مشاريع محكمة التصميم حول المكونات الوطنية للمحور المذكور أعلاه من أجل الحصول على الدعم الفني الملائم وتمويل من الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها في التنمية.

69- وفقا لطلب مالي المقدم إلى تركيا لتعزيز الدعم المالي من المنظمة إلى مالي، أشارت تركيا إلى استعدادها لتقديم دعم مالي وعيني لمشاريع المنظمة في مالي. وفي هذا الصدد، أرسلت الأمانة العامة مذكرة حول مشروع المنظمة المذكور، بما فيه البيانات اللازمة حول الخط الفرعي المذكور أعلاه إلى السلطات التركية المعنية لدراسته.

تمويل البنك الإسلامي لمشاريع قطاع النقل

70- واصل البنك الإسلامي للتنمية تمويل مشاريع قطاع النقل في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد النظر. حيث اعتمد البنك تمويلًا لمشاريع قطاع النقل التالية في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة:

- مشروع طريق تيرانا/الباسان في ألبانيا.
- مشروع سلسلة القطارات عالية السرعة، تركيا.
- مشروع طريق مدينة كابل الدائري، أفغانستان.
- طريق كولوب/كالاي/خمب، طاجيكستان.
- طريقان للتكامل الإقليمي: "151 كلم داقولا/كوروسا" ومشاريع طرق "116 كلم جويكدو/كيسودوغو/كونديمبرادو" في غينيا.
- إعادة تأهيل طريق أفيبوزو/أنيهو وحماية الساحل من التعرية، توغو، من بين مشاريع أخرى.

دورة تدريب للعاملين في السكك الحديد في بنغلاديش

71- نظم مركز أنقرة دورة تدريبية حول "الأنشطة عبر الحدود" للعاملين في السكك الحديد في بنغلاديش، دكا، بنغلاديش (22-2016/12/21) حيث نفذ الدورة خبيران من السكك الحديد الحكومية التركية. وركزت الدورة على التطبيقات التشغيلية في محطات التحويل وتوصيل القطار وإرساله في محطات التحويل والتحويل الشخصي.

ورشة عمل حول إضفاء الصبغة التجارية على محور الطريق البري العابر لمنطقة الساحل

72- في إطار النهج الحالي للمنظمة بشأن بناء شراكات أوسع نطاق لمشاريعها في مجالي النقل والبنى التحتية في دولها الأعضاء، حضرت الأمانة العامة ورشة عمل حول إضفاء الصبغة التجارية على محور الطريق البري العابر لمنطقة الساحل في الجزائر العاصمة، بالجزائر (5-2016/12/3). ويذكر

أن البنك الإسلامي نظم الورشة بالتعاون مع السلطات الجزائرية المعنية وأمانة لجنة الربط البري العابر لمنطقة الساحل.

73- سلط المشاركون في الورشة الضوء على الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القطاعات الوطنية في المحور البري المذكور أعلاه. كما أبرزوا الحاجة لإبانة الحكومات الوطنية عن عزيمتها السياسية للنجاح في تنفيذ هذا المشروع التكاملي من جانب ولمشاركة القطاع الخاص بفعالية في هذا المشروع من جانب آخر. كما ناقشت الورشة الحاجة للتعجيل بإكمال أعمال التشييد الخاصة بالحلقات المفقودة مما يسهل ربط تشاد ومالي بالمحور المذكور. وفي هذا السياق، تم التأكيد بأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال التعاون بين هذه البلاد وبين شركاء التنمية.

74- إضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون في الورشة عن دعمهم لاقتراح البنك الإسلامي لإضفاء الصبغة التجارية للمحور المذكور، ذلك أن المشروع يتطلب رأس مال كبير وإنفاقا متواصلًا على الصيانة والإدارة. وفي هذا الصدد، سلطت الورشة الضوء على الحاجة لإعداد خطة أساسية/تطوير للمحور من أجل معالجة مختلف الجوانب والمتطلبات الخاصة بالمحور وإنشاء آلية لإدارة المحور بمشاركة البلدان التي يعبرها هذا المحور والمنظمات الإقليمية ومجتمع التنمية. كما أكدت الورشة أهمية بدأ التشغيل التجاري لقطاع الجزائر/لاغوس في المحور بعد اكتمال أعمال التشييد في قطاع أرليت/أساماكا في النيجر بنهاية 2017.

سابعاً: دور القطاع الخاص

75- دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء لتعميم دور القطاع الخاص في النهوض بالتعاون الاجتماعي الاقتصادي في إطار المنظمة كما طلبت من الأمين العام استضافة اجتماع للأطراف المعنية الأساسية في القطاع الخاص لهذا الغرض. كما دعت الدورة مؤسسات المنظمة العاملة في مجال تعزيز التجارة، إلى تنسيق مختلف أعمالها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بغية تعزيز فعالية المعارض التجارية للمنظمة والمنتديات المتخصصة وتوسيع نطاق تغطيتها. وطلبت الدورة من الدول الأعضاء تحديد غرفها التجارية الموحدة التي لها عضوية معتمدة في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل تعزيز عضوية الغرفة. كما دعت هذه الدورة الغرفة لتوفير معلومات تحليلية حول أفضل الممارسات في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إضافة على ذلك، حضت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء التي لم تنظر في الانضمام إلى اتفاقية إنشاء المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، إلى المبادرة إلى ذلك، بوصفها أحد أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما دعت هذه الدورة المؤسسة لتوفير معلومات تحليلية حول أفضل الممارسات في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

انعقاد الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والدورة الثالثة والثلاثين لجمعيتها العامة

76- انعقد مجلس الإدارة الخامس والعشرون والاجتماع الثالث والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في مسقط بسلطنة عُمان يومي 11 و12 إبريل 2017. واعتمد اجتماع الجمعية العامة ميزانية الغرفة وخطة أنشطتها لعام 2017. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تعتزم الغرفة تنفيذها في عام 2017 ما يلي: منتدى منظمة التعاون الإسلامي للمستثمرين في القطاعين العام والخاص في مجال السياحة؛ وإنشاء بوابة للسياحة الإسلامية؛ وورشة عمل حول تطوير البنية التحتية الرئيسية لنمو المناطق الريفية في منظمة التعاون الإسلامي؛ وورشات عمل متخصصة بشأن قيادة الأعمال وتنمية ريادة الأعمال؛ ومنتدى الغرف التجارية؛ وورشة عمل حول تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

77- أعادت الجمعية العامة انتخاب الشيخ صالح كامل رئيساً للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لفترة جديدة (2017–2021). كما جدد الاجتماع عضوية جميع أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء اتحاد غرف التجارة العراقية) لفترة جديدة وفقا لطلباتهم الرسمية المقدمة إلى الغرفة، بما في ذلك المرشحون الجدد من إندونيسيا وماليزيا ومالي. ووافق اجتماع الجمعية العامة على دراستين قدمهما اتحاد الغرف التجارية والسلع التركية ورابطة التجارة والصناعة التركية، وهما "دراسة ميدانية عن تجارب قونية، جمهورية تركيا" و"صناعة النسيج في العالم الإسلامي"، على التوالي.

منتديات سيدات الأعمال

78- نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنتدى الثامن لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في كمبالا بأوغندا يومي 26 و27 /10/ 2015. وقد نُظم هذا الحدث بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الوطنية للتجارة والصناعة الأوغندية تحت شعار "تمكين الشركات التي تقودها النساء لتحقيق النمو الشامل". وأكد المنتدى على ضرورة توفير التمويل بشروط ميسرة للشركات التي تقودها النساء والشركات الناشئة، والمساعدة في إيجاد أسواق جديدة، وتوفير فرص تعزيز التدريب الموجه لذوي المهارات العالية، وتبادل المعارف والخبرات. كما عُقدت الدورة التاسعة لمنتدى سيدات الأعمال في الدول الإسلامية في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 25 /5/ 2016.

أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

79- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد أنشأت سنة 1999. ويبلغ رأس مالها المصرح به حاليا 4 مليار دولار أمريكي ويتألف أصحاب الأسهم فيها من البنك الإسلامي للتنمية و52 دولة عضو وخمسة مؤسسات مالية حكومية. وهي مكلفة بدعم

التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء من خلال تقديم تمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

80- بلغ الإجمالي المتراكم لاعتمادات المؤسسة منذ إنشائها 4.04 مليار دولار أمريكي، خصصت لـ 311 مشروع. ويشمل الإجمالي المتراكم لاعتمادات المؤسسة حسب صيغ التمويل المختلفة 176 مشروعا في التمويل لأجل–1.588.8 مليون دولار أمريكي و52 مشروعا في خط التمويل–1.113.7 مليون دولار أمريكي و42 مشروعا في التمويل بمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات–475.6 مليون دولار أمريكي و30 مشروعا في التمويل بمساهمة في رؤوس أموال الشركات–456.6 مليون دولار أمريكي و11 مشروعا في خدمات إدارة الأرصدة–409.6 مليون دولار أمريكي. وعلى مستوى الإنفاق بلغ إجمالي ما أنفقته المؤسسة 1.96 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات. وتتنوع أوجه الإنفاق وفقا لصيغ التمويل، حيث تستأثر مشاريع التمويل لأجل وخط التمويل بالنصيب الأكبر (58.6%). بينما شكل التمويل بمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات–14.3% وتلته إدارة خدمات إدارة الأرصدة بـ 14.1% ثم التمويل بمساهمة في رؤوس أموال الشركات ب13%.

81- على مستوى القطاعات توزعت الاعتمادات التراكمية للمؤسسة على عدد من الصناعات تراوحت، من بين أمور أخرى، بين القطاعات المالية والبنى التحتية والزراعة والنفط والغاز والتصنيع. وحظي قطاع صناعة التمويل صاحب الأولوية بالنصيب الأكبر (48.4%) من إجمالي الاعتمادات منذ إنشاء المؤسسة. ثم تلاه قطاع الصناعة والتعدين الذي نال ثاني أكبر نصيب (25%) حيث بلغ إجمالي الاعتمادات 1.018.9 مليون دولار أمريكي. وجاء بعد ذلك قطاع العقارات ثم الصحة ثم الخدمات الاجتماعية الأخرى فالإعلام ثم الاتصالات فالنقل بنسبة 19.5% من إجمالي الاعتمادات.

82- على مستوى التوزيع الجغرافي تعكس اعتمادات المؤسسة أيضا التركيز على التنويع. حيث امتدت عمليات استثمار المؤسسة لتشمل 42 دولة عضو إضافة على عدد من المشاريع الإقليمية التي تشمل العديد من الاقتصادات. وقد حظيت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجزء الأكبر من الاعتمادات التراكمية للمؤسسة بنسبة 37% من إجمالي تلك الاعتمادات. وتلتها مناطق مثل شرق أوروبا وآسيا الوسطى (20%) ثم آسيا والباسيفيك (16%) ثم إفريقيا جنوب الصحراء (13%). وكان نصيب المشاريع الإقليمية/العالمية التي تشمل عددا من البلدان 14% من إجمالي الاعتمادات.

ثامناً: برامج تخفيف وطأة الفقر

83- إضافة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى مختلف قطاعات السكان في الدول الأعضاء في المنظمة، بدت عمليات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

والتمويل الأصغر من أجل تخفيف وطأة الفقر وبرامج تنمية التمويل الاجتماعي، بارزة في واقع استراتيجيات المنظمة لتخفيف وطأة الفقر.

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

84- دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتقديم التزامات طوعية إضافية تشمل تخصيص أوقاف للصندوق تحقيقا لبلوغ رأس المال المستهدف للصندوق وهو 10 مليارات دولار.

85- أخذ الصندوق زمام المبادرة في إعداد برامج ريادية، وهي تشمل: برنامج دعم التمويل الأصغر وبرنامج التعليم المهني وبرنامج القرى المستدامة وبرنامج إنقاذ الأم وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء. وقد بدأت جميع هذه البرامج في مختلف البلدان خاصة الدول الأعضاء الأقل نموا. وحتى الآن، تم اعتماد تمت الموافقة على صرف 710 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق بينما بلغت المبالغ المصروفة بالفعل نحو 25%.

86- وأبرز القطاعات التي حظيت بالتركيز هي: 1) الزراعة (بما فيها التنمية الريفية)، التي استأثرت بـ 38% من تمويل الصندوق؛ 2) التعليم (بما فيه برنامج التعليم المهني)، الذي استأثر بحوالي 23 % من التمويل، 3) الصحة التي نالت13% والتمويل الذي خصص له 13% من تمويل الصندوق. وتُعد الدول الأعضاء الأقل نمواً المستفيد الأكبر من هذه العمليات إذ تلقت على أزيد من 80 % من تمويل الصندوق. وفي الواقع، نُفذت 59% من هذه الاعتمادات في إفريقيا جنوب الصحراء، و16% في لبلدان آسيا الوسطى، و13% للشرق الأوسط وشمال إفريقيا و12% لبلدان آسيا.

87- ما زال الصندوق يعاني من ضغط بفعل تدني مستوى الموارد المعبأة مقارنة برأسماله المستهدف البالغ 10 مليارات دولار. فحتى نهاية 2016، بلغت التعهدات المقدمة للصندوق 2.68 مليار دولار أمريكي، منها 1.68 مليار دولار تعهدت بها 44 دولة من الدول الأعضاء، ومبلغ 1 مليار دولار تعهد بها البنك الإسلامي للتنمية. وبلغ إجمالي ما وصل الصندوق من مساهمات حتى الآن 2.48 مليار دولار أمريكي، منها 900 مليون دولار أمريكي من البنك و1.107 مليار دولار مقدم من الدول الأعضاء. وحتى 2016، حصل الصندوق 2.35 مليون دولار أمريكي وفاء بتعهدات جديدة من كل من تركمانستان (0.30 مليون) وجامبيا1.2 مليون دولار أمريكي وغينيا بيساو (0.20 مليون دولار أمريكي) والقمر (0.65 مليون دولار أمريكي). إضافة إلى ذلك تم سداد 101 مليون دولار أمريكي من رأس المال المدفوع سدد البنك الإسلامي 100 مليون منها (القسط التاسع) بينما سددت بنغلاديش مليون دولار أمريكي منها (القسط السادس).

88- نظرا للعوائق التي تعترض عملية الاستثمار داخليا، اتسم الأداء بالبطء العام في محفظة استثمار الصندوق مما أدى إلى انخفاض عوائده بمستوى لم يسبق له مثيل. إلا أن تدابير التصحيح والتعزيز قد

بدأت لتحسين أداء محفظة استثماراته، وهي تشمل إنشاء لجنة استشارية للصندوق في مجال الاستثمار ومراجعة سياسة الصندوق في الاستثمار وإشراك إدارة خدمات التمويل الإسلامي بصفة إدارة مستثمرة ونقل التركيز إلى الاستثمار المؤثر والعقارات من بين أشكال أخرى للاستثمار.

89- من أجل عرض الأنشطة وتمييز الصندوق، أنتج الصندوق عدة أفلام منها التنمية المجتمعية والتمويل الأصغر في الأردن وبرنامج التعليم المهني في السنغال والطاقة المتجددة في بنغلاديش. وفي سنة 2016، تم إنتاج فيلمين، الأول بشأن التمويل الأصغر في بنين (على أساس مشروع التمويل المشترك من الصندوق وكان ناجحا جدا أما الفيلم الآخر فقد كان حول الناسور المثاني -المستقيمي (الناجم عن طول المخاض وتعذر الولادة). وفي السياق نفسه، بذل جهد لتوثيق قصص النجاح لمشاريع الصندوق وتم استقدام استشاري دولي (Green Ink UK) لإصدار عدد من الكتيبات وتقرير موجز. وسوف يساعد ذلك الصندوق في جهوده لحشد الموارد وتعزيز حضوره عالميا.

90- وفي ضوء الصعوبات المشار إليها أعلاه، يحتاج الصندوق وبصورة عاجلة إلى أموال لتوسيع نشاطاته الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى التكرم بالوفاء بالتزاماتها وإلى تقديم تعهدات مالية إضافية. وعلاوة على ذلك، وعملاً بالقرار الصادر عن الدورة 11 لمؤتمر القمة الإسلامية، فإن الدول الأعضاء مطالبة كذلك بتقديم أملاك عقارية لمشاريع الوقف كمساهمة عينية منها في موارد الصندوق، ويضاف ذلك إلى طلب تشجيع مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المساهمة في أموال الصندوق.

91- وفقاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين، قامت الأمانة العامة بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن ثم، أعربت بلاد عديدة عن رغبتها في تخصيص أراض لهذا الغرض ومنها بنين وبوركينافاسو وتشاد والقمر والأردن ونيجيريا والمغرب.

تنمية مؤسسات التمويل الأصغر

92- انشغلت منظمة التعاون الإسلامي بمعالجة المشكلة الناجمة عن عدم كفاية الاستثمارات وقلة الموارد اللازمة لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء، وخاصة في القطاعات الفقيرة والضعيفة. وفي هذا الصدد، أصبح تنويع مصادر التمويل يكتسي أهمية بالغة، خاصة بالنظر إلى الطلب المتزايد على الموارد المالية.

93- إدراكًا من منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة لأهمية التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر وتمكين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، أطلقت المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة عدة برامج لتطوير التمويل الأصغر. وتشمل هذه البرامج، برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة،

وبرنامج لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لدعم التمويل الأصغر، وبرامج أخرى. وفي إطار برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة، يجري تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتمويل الأصغر في بنغلاديش وإندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان. وبالمثل، وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى الآن، في إطار برنامج دعم التمويل الأصغر، على تخصيص 111.47 مليون دولار أمريكي لتمويل عدد من المشاريع في مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

94- سعيا للتغلب على العوائق التي تعترض توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر ولتعزيز التطوير المستدام لهذا التمويل في الدول الأعضاء في المنظمة، نظمت الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية ندوة حول دور التمويل الأصغر الإسلامي في الحد من الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بوجور، بجمهورية إندونيسيا، يومي 14 و15/5/ 2016، على هامش الاجتماع السنوي الحادي والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية. وحضر الندوة 120 مندوباً من 13 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي وخبراء من البنوك المحلية وأكاديميون وممثلو الشركات الصغيرة والمتوسطة من إندونيسيا. وكان الهدف من هذه الفعالية هو إيجاد منبر لتبادل وتعميق التفاهم حول النماذج الإسلامية للتمويل الأصغر، والممارسات الجيدة، والحوكمة والمعايير التي وضعها البنك المركزي ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا الحدث كذلك استعراض واستكمال برنامج ثلاثي للتمويل الأصغر الإسلامي للحد من الفقر ونقل القدرات (IMPACT). ومن شأن هذا البرنامج أن يوفر منبراً لتبادل المعلومات، والربط الشبكي، والدعوة، والبحوث، وبناء القدرات في مجال الإدماج المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.

95- ويطمح برنامج التمويل الأصغر الإسلامي للحد من الفقر ونقل القدرات إلى إنشاء منبر للخبراء لتبادل وتعميق التفاهم حول نماذج التمويل الأصغر الإسلامي، فضلا عن خلق أدوات وبنية تحتية من أجل تبادل الممارسات والحوكمة والمعايير على نحو أفضل. ويتكون البرنامج من خمس ركائز أساسية هي التكنولوجيا، والعمليات، والرصد والتقييم، والسياسات والمعايير، والدعوة.

96- وتشمل البرامج المحددة لجميع الركائز، في جملة أمور، تطوير بوابة متكاملة للتمويل الأصغر الإسلامي، ومجموعة أدوات تشغيلية تشمل الإجراءات التشغيلية الموحدة، والسياسات، ونماذج الوثائق التعاقدية، ونماذج دراسة الجدوى والوثائق التشغيلية الأخرى. كما تشمل وضع إطار للرصد والتقييم، بما في ذلك نظام تصنيف يجمع بين مجالات الاستدامة المالية، والحوكمة، والأداء الاجتماعي وكذلك تحديد وتعزيز السياسات والمعايير (بما في ذلك معايير المحاسبة والحوكمة) الرئيسية التي تسهل نمو التمويل الأصغر الإسلامي.

تنمية التمويل الاجتماعي الإسلامي

97- تكتسي آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، أهمية كبيرة في جدول أعمال التنمية في منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها أداة فعالة لحشد الأموال اللازمة لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي تواجهها المنشآت الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار مبادراتها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر.

98- وفي هذا السياق، يعد المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وهو جهاز مكلف بالبحث والتدريب في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، منذ سنة تقريرًا سنويًا عن التمويل الإسلامي الاجتماعي يركز على منطقة محددة. وقد عرض التقرير الأول في 2014 الاتجاهات التاريخية والتحديات والآفاق المستقبلية لمختلف شرائح قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهو يغطي إندونيسيا والهند وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وسنغافورة وبروناي دار السلام. أما التقرير الثاني فيشمل ستة بلدان أفريقية، هي السودان ونيجيريا وكينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا

99- وفقا لهذه التقارير حقق التمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل عام زيادة في جميع البلدان قيد النظر. فمثلا بلغت قيمة التمويل الاجتماعي الإسلامي 2.3 مليار دولار أمريكي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. كذلك، حقق التمويل الاجتماعي الإسلامي قيمة سوقية تقدر بـ 225 . مليون دولار أمريكي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة في إفريقيا جنوب الصحراء.

100- كذلك يركز تقرير الصندوق لعام 2016 (الذي سوف يصدر قريبا) على عدد من البلدان المختارة في آسيا الوسطى وشرق أوروبا مثل كازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان والبوسنة والهرسك ومقدونيا وروسيا الاتحادية. أما تقرير الصندوق لعام 2017 فسوف يشمل بلدان مختارة من شمال إفريقيا وغربها (مثل المغرب وتونس والجزائر والسنغال وبنين وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر وتوغو). ويجري الإعداد لعقد منتدى. حول الحوار بشأن السياسات لهذا الغرض في المغرب يومي 17-2017/5/18 بمشاركة باحثين من المنطقة. وسوف يتم نشر هذه التقارير كما سوف ينظم كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومؤسسات المنظمة المعنية أنشطة تدريبية تتعلق بتنمية قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي.

تاسعاً: سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي:

101- أكدت الدورة الثالثة الأربعون لمجلس وزراء الخارجية الحاجة لإعداد سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي، بغية دعم الموارد وحشدها لتنمية البنى التحتية المادية والمؤسسية اللازمة علاوة على تعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. وفي هذا

الصدد، سوف يركز هذا الجزء على عملية إعداد مشروع سياسة المنظمة لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي الذي سوف تعتمده الدول الأعضاء في المنظمة كما سوف يشمل هذا الجزء تحديثا بشأن تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وخطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

102- قدمت الأمانة العامة، بالتعاون مع مختلف مؤسسات المنظمة المسودة الأولية لسياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي، إلى الدول الأعضاء في المنظمة في نوفمبر 2016. وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة العامة ردودًا من بعض الدول الأعضاء وتعتزم جمع المزيد من الردود قبل بدء عملية الاعتماد على النحو الملائم.

103- تسعى هذه السياسة التي ترتكز على استراتيجية دعم إنشاء مشاريع عابرة للحدود، لتعزيز التكامل الإقليمي، إلى التدخل في ستة قطاعات ذات أولوية وهي النقل والطاقة والاتصالات والخدمات البريدية والتجارة والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وتتمثل رؤية السياسة في الوصول إلى اقتصاد للمنظمة يتسم بالتكامل والترابط والتنافسية الداخلية والمشاركة والنمو والاستدامة. أما الأهداف الأساسية للسياسة فهي تعزيز التنمية وإعادة تأهيل البنى التحتية وتسهيل إجراء دراسات مشتركة وحشد الموارد وتيسير تهيئة بيئة تشريعية مواتية للتنفيذ الملائم لهذه المشاريع.

104- ومن ثم أرسلت كل من الأردن والعراق وقطر والسعودية وتونس وتركيا تعقيباتها بشأن مسودة السياسة المذكورة. حيث أعرب الأردن عن دعمه لوثيقة السياسة مع اقتراح مشاريع إضافية مثل تنفيذ شبكة طاقة وتطوير مشاريع للطاقة المتجددة وإعداد برامج للتوعية بترشيد استخدام الطاقة التقليدية والمتجددة. بينما لاحظ العراق غياب مشاريع محددة وآلية تمويل في هذه الوثيقة. واقترح إدراج الأمن والسياحة والتعليم والبحث العلمي ضمن الأولويات. وقدمت السعودية عددا من المقترحات لإدراجها في الوثيقة. وتشمل هذه المقترحات التنسيق مع مبادرات تكامل إقليمية أخرى والإشارة إلى مبادرات مستهدفة في كل قطاع وزيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء وإطلاق مشاريع مشتركة مجدية اقتصاديًا وإنشاء هيكل لتنظيم هذه السياسة وتنفيذها وربط هذه السياسة بأهداف التنمية المستدامة. بينما لاحظت تركيا أن هذه المسودة تضمنت كثيرًا من الأهداف الطموحة دون تحديد آليات تنفيذ ورصد محكمة التعريف. إضافة إلى ذلك، هنالك حاجة لمزيد من التفصيل بشأن آلية التمويل الخاصة بالسياسة، بينما يجب أخذ البرامج الحالية في إطار الكومسيك وغيرها من أجهزة المنظمة المشابهة، بعين الاعتبار تجنبًا للازدواجية وتبديد الموارد. كما اقترحت تركيا تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال البنى التحتية بغية تحديد أهداف سليمة في هذا المجال.

105- ومن أجل استكمال الوثيقة لعرضها على اجتماع لفريق من خبراء المنظمة، يوصي بدوره مجلس وزراء الخارجية باعتمادها، يرجى من الدول الأعضاء في المنظمة التي لم ترسل تعقيباتها على مسودة السياسة المذكورة بعد، أن تبادر إلى ذلك. وذلك بغية تعزيز إعداد وثيقة شاملة جامعة، تحظى بقبول واسع من الدول الأعضاء في المنظمة.

106- وسوف يتم تنفيذ سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي من خلال إعداد برامج شبه إقليمية لآسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وترجمتها إلى مشاريع إقليمية/عابرة للحدود تحظى بالأولوية. وسوف تشارك الدول الأعضاء في المنظمة المستفيدة في تخطيط البرامج والمشاريع وتصميمها وإعدادها وتنفيذها. وفي هذا السياق، سوف تدعم السياسة أيضا المبادرات القائمة لشبه المناطق المذكورة أعلاه التي تهدف إلى معالجة الربط المادي والمؤسسي بينها. ومن خلال ذلك سوف يتم استخدام البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى لوضع اللبنات اللازمة لتحقيق التكامل على مستوى المنظمة.

عاشراً: المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

التعاون بين بلدان الجنوب وبرامج تبادل المنافع في الأمور التجارية

107- جاءت المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة على غرار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وذلك من أجل حشد الدعم لمختلف البرامج الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة نظرا للحاجة للتعامل مع تناقص الموارد من البلدان المتقدمة كما هو واضح في التقلص التدريجي لمساعدات التنمية الخارجية والاستثمارات الخارجية المباشرة من البلدان الواقعة في شمال الكرة الأرضية. ويستند الاعتبار الأساسي للتعاون بين بلدان الجنوب في إطار المنظمة على أنه بالرغم من كبر عدد البلدان الأقل نموا، ومعظمها في إفريقيا، فثمة دول أخرى أعضاء في المنظمة تصنف على أنها متوسطة الدخل، بما فيها 18 دولة مصدرة للنفط بموارد مالية هائلة. ويذكر أن إجمالي الناتج المحلي لدول المنظمة يبلغ 6 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 10% من التجارة العالمية. وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر البرامج والآليات التالية:

برنامج الكومسيك لإدارة دائرة المشاريع

108- في إطار هذا البرنامج، تم تنفيذ 14 مشروعا بنجاح في 2015 بمشاركة أكثر من 40 بلدا في تمويله. إضافة إلى ذلك تم اعتماد 9 مشاريع خلال سنة 2016 وهي السنة الثالثة لهذا البرنامج، بغية تنفيذها. وبمشاركة بلدين تستفيد نحو 30 دولة عضو من هذا البرنامج. وقد تم توجيه الدعوة الخاصة للمشروع الرابع في سبتمبر 2016.

109- من خلال البرنامج المذكور أعلاه يتم حشد الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتحقيق المبادئ والأهداف الواردة في استراتيجية الكومسيك. ويتم وضع المشاريع التي تنفذ في إطار هذه الآلية في المجالات التي وردت توصيات سياسية تتعلق بها من جانب الفريق العامل والتي اعتمدتها اجتماعات الكومسيك الوزارية. ومن ثم، تتيح هذه الآلية أداة لدعم السياسات لملاك المشاريع والمستفيدين. كما تتيح

فرصة للدول الأعضاء للعمل معا للتصدي للتحديات المشتركة بينها. وتنفذ الدول الأعضاء مشاريع تعاون مع ما لا يقل عن بلدين شريكين لكل مشروع. وهكذا، يزيد العدد الإجمالي للمستفيدين من كل مشروع، بكثير عن ملاك المشاريع.

البرنامج الماليزي لبناء القدرات للدول الأعضاء في المنظمة

110- أحاطت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بالمساعدة المتنوعة التي تقدمها حكومة ماليزيا، من خلال البرنامج الماليزي لبناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي موريتانيا وسيراليون وبنغلاديش، ودعت الأمانة العامة إلى مواصلة المشاورات مع حكومة ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ المرحلة التالية من هذا البرنامج.

111- وفقاً لهذا القرار، بدأت الأمانة العامة مشاورات مع حكومة ماليزيا بشأن الترتيبات الفنية وغيرها الخاصة بالمرحلة المقبلة من البرنامج. وبعد إجراء مشاورات مع حكومة ماليزيا، أعربت هذه الأخيرة عن رغبتها في تنفيذ المرحلة التالية من البرنامج. وفي الوقت نفسه، أُبلغت الأمانة العامة بأن السلطات المختصة في ماليزيا بصدد إعداد تقرير عن حالة تنفيذ المشروعات النموذجية الثلاثة المنفذة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج المذكور في كل من موريتانيا وبنغلاديش وسيراليون. وبناء على هذا التقرير، سوف يتم تحديد الطرائق الخاصة بتفعيل المرحلة التالية من البرنامج.

112- على صعيد متصل، أعد كل من البنك الإسلامي وماليزيا في سنة 2016 مشروع تبادل المنافع (Reverse Linkage) بين سورينام وماليزيا في إنتاج الأرز. والهدف من هذا المشروع الذي يستمر لثلاث سنوات هو إدخال أنواع جديدة من الأرز مقاومة للأمراض والآفات الزراعية، إلى برامجها الخاصة الملائمة بالاستيلاد وأنظمتها الداعمة، وتعزيز خصوبة التربة وتطوير نظام لإدارة المياه. إضافة إلى ذلك أعد كل من البنك الإسلامي وماليزيا في يناير 2017 مشروعا لتبادل المنافع بين كازاخستان وماليزيا في الأنظمة البيئية الحلال.

البعثة المشتركة بين المنظمة والبنك إلى جمهورية السنغال

113- زار وفد مشترك من الأمانة العامة للمنظمة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية جمهورية السنغال في الفترة من 22 إلى 2017/1/24. وكان الهدف من الزيارة دعم جهود الحكومة السنغالية في تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة في البلاد. وقد أصبح هذا العمل ضروريا على إثر التراجع في المساعدات الاقتصادية الذي عانى منه السنغال في أعقاب دعمه للقرار الذي صدر مؤخرا عن مجلس الأمن والذي أدان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أجرت البعثة المشتركة مشاورات موسعة مع مسؤولين حكوميين من بينهم رئيس السنغال، بشأن مختلف مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد أفضت الزيارة المشتركة إلى توقيع سلسلة من الاتفاقيات بقيمة 92.52

مليون دولار أمريكي وتتعلق هذه الاتفاقيات بتمويل مشاريع وطنية في مجالات من قبيل التمويل الأصغر ومكافحة الملاريا والقضاء عليها وتطوير الأوقاف والموارد البشرية.

114- كذلك. أكد الوفد انشغال المنظمة بتنفيذ مشاريع إقليمية مثل خط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان والمشرع الإقليمي الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة من خلال شبكة المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن، على ضوء وضع السنغال كمركز للتميز في غرب إفريقيا، من بين أمور أخرى.

حادي عشر: التعاون مع منظمات إقليمية دولية أخرى

115- واصلت الأمانة العامة خلال السنة قيد المراجعة تواصلها مع المنظمات الدولية من أجل توسيع شراكتها لتنفيذ قرارات المنظمة، وذلك على النحو التالي:

<u>التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب</u>

116- متابعة للتعاون الجاري مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، لتنفيذ مشاريع المنظمة، شاركت الأمانة العامة في النسخة الثامنة عشرة لمعرض الأمم المتحدة العالمي لتنمية التعاون بين بلدان الجنوب، والذي نظم في دبي، الإمارات العربية المتحدة (2016/11/10-3/31).

117- في إطار المشاركة في المعرض المذكور أعلاه، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، منتدى للحلول فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال هذا المنتدى، الذي حضرته مؤسسات للمنظمة شملت مركزي الدار البيضاء وأنقرة، وإرسيكا والبنك الإسلامي والإيسيسكو والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب ووكالات أخرى من الأمم المتحدة، تم عرض أنشطة المنظمة ومؤسساتها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. كما استعرضت الأمانة العامة الجهود الجارية لتنفيذ المشاريع والأنشطة التي سوف تنفذ على نحو مشترك في فترة السنتين القادمتين 2016-2018 والتي حددت في الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بين الأمم المتحدة والمنظمة بشأن التعاون بينهما، والذي عقد في جنيف في مايو 2016. حيث تم الاتفاق على تقديم تقرير مرحلي بشأن المشاريع والأنشطة المشتركة، خلال النسخة التالية من المعرض في 2017.

118- إضافة إلى ذلك، شاركت مؤسسات من المنظمة مثل مركزي الدار البيضاء وأنقرة، وإرسيكا والبنك الإسلامي ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون بأجنحة في المعرض لعرض أنشطتها المختلفة لدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة.

119- أتاحت مشاركة وفد الأمانة العامة في النسخة الثامنة من المعرض المذكور أعلاه فرصة جديدة لاطلاع مختلف الأطراف المعنية على برامج المنظمة ومشاريعها الخاصة بتعزيز التنمية الاجتماعية

الاقتصادية لدولها الأعضاء من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب فيما بينها. وقد أثبتت هذه العملية أهمية تنفيذ عملية تعاون قوية بين بلدان الجنوب في إطار المنظمة من خلال تشجيع دول المنظمة متوسطة الدخل على دعم أنشطة بناء القدرات البشرية والمادية في الدول الأعضاء منخفضة الدخل. وسوف تكمل هذه العملية ترتيبات التعاون الثلاثي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)

120- ناقش الأمين العام والرئيس الجديد لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، معالي مارسل ألين ديسوزا، خلال استقبال الأمين العام له في مقر المنظمة في جدة يوم 2017/2/6، القضايا ذات الاهتمام المشترك وأكدا أهمية التعاون بين المؤسستين. كما حددا مجالات للتعاون المحتمل بين المؤسستين مثل النقل والطاقة والزراعة واتفقا على إضفاء الصبغة الرسمية للتعاون بينهما من خلال إبرام مذكرة تفاهم. ويذكر أن العمل يجري لاستكمال هذه المذكرة.

ثاني عشر: خاتمة:

121- سوف تمهد عملية تصديق سياسة المنظمة لتنمية البنى التحتية لتحقيق التكامل الإقليمي خلال السنة المقبلة الطريق أمام إطار وطيد للتعاون في قطاعات هامة وهي النقل وتسهيل التجارة والوصول إلى السوق والطاقة والاتصالات إضافة إلى التنمية الزراعية والتنمية الصناعية للزراعة من بين أمور أخرى. وفي السياق نفسه، سوف يفضي سريان مفعول خطة العمل الخماسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي مؤسسة متخصصة للمنظمة في مجال الأمن الغذائي، إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المنظمة ومن ثم تعزز التعاون الاجتماعي الاقتصادي البيني في إطار المنظمة بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

122- لا تقل عن ذلك أهمية التنمية التدريجية لسوق السياحة الإسلامية، وذلك من خلال إجراءات تنمية البنى التحتية وتوحيد المقاييس التي سوف تعزز التجارة البينية في إطار المنظمة إلى مستوى يؤدي تدريجياً إلى تحقيق النسبة المستهدفة وهي 25% في 2025. ويضاف إلى مختلف الأنشطة المعدة للاحتفال بالمدينة المنورة عاصمة للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي 2017 والاختيار المتوقع لمدن أخرى فائزة بهذه الجائزة خلال الدورة القادمة للمؤتمر لوزراء السياحة المزمع عقدها في دكا، بنغلاديش. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد الدول الأعضاء من مختلف أنشطة تعزيز السياحة من أجل تقوية تعاون في مجال السياحة يعود بالنفع على جميع الأطراف.

123- إضافة إلى ذلك، زاد التنسيق بين مختلف مؤسسات المنظمة والدور الهام للاجتماع التنسيقي السنوي بين المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي، من وتيرة تقديم خدمات تتسم بالجودة في مجال تمويل التجارة وتنمية القطاع المالي. ويتضح ذلك بشكل أكبر على ضوء استطلاع المبادرات الجديدة

للاستثمار البيني في إطار المنظمة والذي يتواصل من خلال الدراسات الحالية بشأن التمويل الاجتماعي الأصغر ضمن برامج المنظمة المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر. كذلك، فإن إعادة تنشيط القطاع الخاص من خلال إشراك المؤسسة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعنية بتنمية القطاع الخاص، وهي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، سيضمن إعطاء القطاع الخاص مكانته الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة.

124- وإجمالاً، فإن تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية متعددة الأطراف للمنظمة، من قبل الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على وثائق التعاون هذه، يُعد أمراً أساسياً للتعجيل بتنفيذ مختلِف قرارات المنظمة وتسريع وتيرة التعاون الاقتصادي فيما بينها.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

18 إبريل 2017